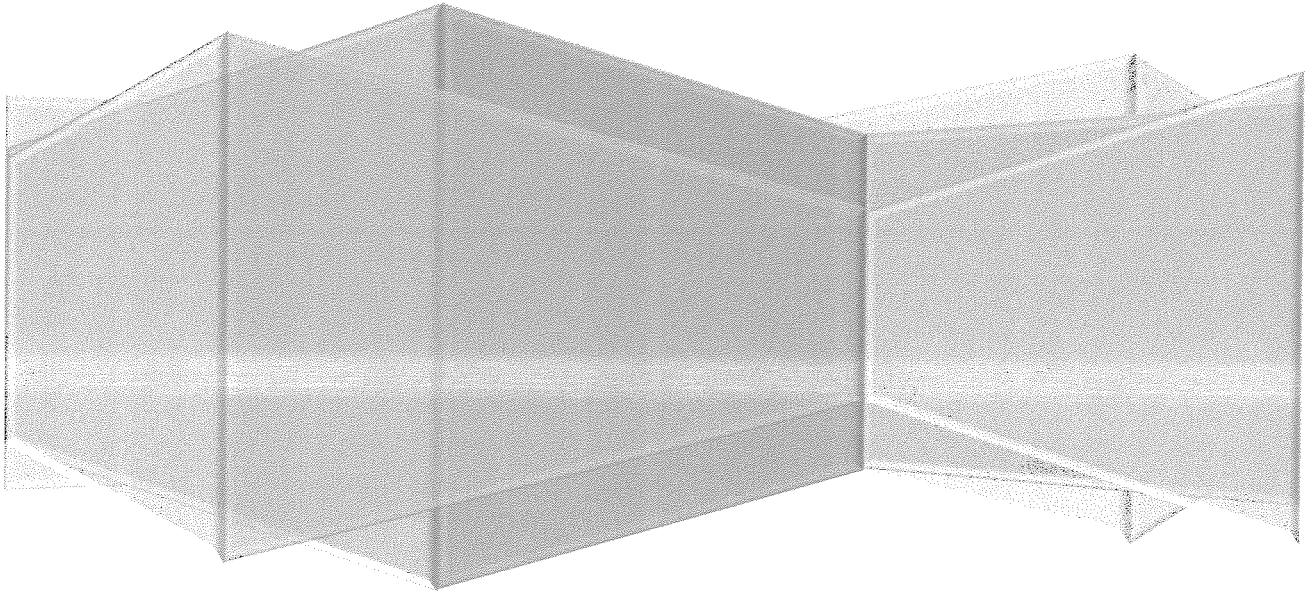


كلمة دولة الكويت
في المؤتمر العام للدورة السابعة عشر
لمنظمة اليونيدو

27 نوفمبر - 1 ديسمبر 2017



السيد الرئيس، الأخوات والأخوة الحضور،،

في مستهل اجتماعنا هذا يسعدني أن أتقدم بالشكر لسعادة/ كريستين شتيكس- هاكل الممثلة الدائمة لجمهورية النمسا لدى الأمم المتحدة على ترأسها وحسن إدارتها للمؤتمر العام في دورته السادسة عشر، كما تتمنى دولة الكويت التوفيق لسعادة السفيرة/ ألينا كوبشينا – الممثلة الدائمة لجمهورية روسيا البيضاء لدى الأمم المتحدة على توليها رئاسة الدورة الحالية ، وإننا على يقين تام بأن المؤتمر سيكون امتداداً لنجاحات المؤتمرات السابقة للمنظمة

كما يسرنا أن نتقدم بالشكر والتقدير للسيد/ Li Yong المدير العام لليونيدو وتقديرنا الكامل لما بذله من جهود حثيثة لتعزيز البرامج التي تقدمها المنظمة للدول الأعضاء، كما نتمنى له التوفيق والسداد فيما سيعهد إليه من مهام مستقبلاً.

السيدات والسادة الحضور،،

إن دولة الكويت حريصة كل الحرص على مواصلة تقديم الدعم الكامل لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (17)، وغاياتها (169) لتشجيع التنمية الصناعية والشاملة لجميع الدول باعتبارها أمراً حاسماً في مواجهة الفقر والتمييز والتهميش.

إن توجهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح للحكومة الكويتية بضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للمضي قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تم بالفعل توزيع المؤشرات والأهداف على كل الوزارات والهيئات المعنية بالدولة لمتابعتها وتحقيق الغايات المرجوة منها.

ومن هنا نؤكد على أهمية ما تم الإشارة إليه في الاجتماع السابق لمجلس التنمية الصناعية (IDB)، بالحوار والتشاور مع الدول التي أبدت رغبتها في الانسحاب من المنظمة، للوقوف على الأسباب الداعية لهذا الانسحاب، بما فيه من أهمية لمعالجة هذه الأسباب واستمرارية عمل المنظمة لمستقبل أفضل للجميع.

السيدات والسادة الحضور،،

إن أهداف التنمية المستدامة تحتم علينا العمل وفق أساليب مبتكرة يمكن التنبؤ بها لمواكبة المتطلبات والاحتياجات الانمائية، وذلك من خلال العمل الجماعي الدولي والشراكة العالمية الفعالة وفق مبدأ المسؤولية المشتركة، وينعكس ذلك بشكل بارز في البند (9) من اهداف التنمية المستدامة بشأن الصناعة والابتكار والبنية التحتية.

وستقوم دولة الكويت بذلك من خلال الشراكة والالتزام، والعمل في تضامن على الأمد الطويل، وباعتبارنا المسؤولين عن التنمية الصناعية بدولة الكويت أتقدم الى المنظمة وجميع الدول الأعضاء بجميع التسهيلات اللازمة وتوفير كافة الإمكانيات المالية والمادية والبشرية، في سبيل تحقيق البرامج والمشاريع التي من شأنها إيجاد حلول عملية وواقعية تساهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

ولا يخفي على الحاضرين بأن دولة الكويت ورغم أنها دولة فتية في القطاع الصناعي ، وفي نفس الوقت تمتلك وضعية وبنية تحتية قانونية جيدة ، كما أن دولة الكويت في تطور دائم لخدمة هذا القطاع، وتسعى وبصفة مستمرة على خلق مناخ الاستثمار باعثاً على جذب المستثمرين الصناعيين، مما جعلها في طليعة الدول النامية التي تطمح الى رفع مستواها الاقتصادي المستدام، كما أفادت مؤشرات البنك الدولي الأخير.

هذا ولا يخفى على الجميع أن المساهمات الدولية المقدمة من دولة الكويت إنما هي من نتاج احساسها من المسؤولية الدولية أمام المجتمع الدولي لمواجهة الكثير من التحديات الدولية للدول الفقيرة والنامية في مختلف المجالات والتي أهمها ما يقع تحت مسؤولية اليونيدو ، كما أنه أن هذا الدعم وديمومته يعتمد على إيجاد بدائل للمورد الرئيسي في دولة الكويت ألا وهو القطاع النفطي والتنوع في إيجاد موارد أخرى والذي نؤمن أن القطاع الصناعي هو محور هذا التنوع .

السيد الرئيس.. السادة الحضور،،

كان الهدف الرئيسي الذي بنيت عليه المنظمة هو تعزيز وتسريع التنمية الصناعية في الدول النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتعزيز التعاون الصناعي الدولي، وهذا يتطلب من المنظمة أن تلعب دوراً بارزاً في تقديم المعونة الفنية وأوجه الدعم الأخرى، بما يمكننا من تنفيذ هذه البرامج والخطط من أجل المساعدة في تعزيز الجهود الرامية إلى دعم التنمية المستدامة في العالم أجمع.

وهو ما تهدف إليه دولة الكويت ممثلة بالهيئة العامة للصناعة بالحصول على التعاون الثنائي المباشر مع المنظمة والأعضاء المنتسبين للحصول على الخبرات في تنمية القطاع الصناعي في الفترة القادمة، وباعتبار القطاع الصناعي هو البديل الاستراتيجي لمختلف القطاعات التنموية في دولة الكويت.

كما تدعو دولة الكويت إلى الإطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة والجديدة من خلال هيئة تشجيع الاستثمار المباشر التي تم انشاءها بهدف خلق جسور لإستقطاب الصناعات العالمية ذات القيمة المضافة والمحفزة للابتكار، وعلى ما تم تخصيصه كأكبر دعم مالي مقدم للقطاع الصناعي من خلال الصندوق الكويتي لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي يعتبر أداة لزيادة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الكويتي برأس مال يقدر بـ (7) مليار دولار أميركي، باعتبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي المؤسس للقطاع الصناعي بدولة الكويت وأحد أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيدات والسادة الحضور الكرام،

إننا نتطلع بكل اهتمام إلى المشاركة المميزة في أعمال هذه الدورة ويحدونا الأمل في أن تسفر الجهود عن توصيات قيمة وفعالة قابلة للتطبيق على أرض الواقع، تسهم إسهاماً فاعلاً في تعزيز دور الشراكة من أجل التنمية المستدامة.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أجدد شكري لرئيس المؤتمر وللجهات المشاركة على ما يبذلونه من جهود صادقة ومؤازرة متواصلة، متمنيا لجميع المشاركين طيب الإقامة، ولاجتماعنا كل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،